

أولاً

عليها ولا يورى من زوجها فوَقعت الدلالة منه لذلك واختلف من الرخصة بان المرأة اذا احتسبت
 تنصرت رخص عدم تزوجها بغير رخصان قال الدرافع ويظهر الإختلاف العالم من وجهها من غير رخص
 والأصل **الجبني** مراد المصنف من لاؤها أصلاً ما التي لها من خاص بالزوج الأمر لفقاً قطعاً
 لا يورى عنه في التصرف كما اقتضاه كلام الهروي في الاحتراق وصرح به غيره ونقل في الاستعصا
 عن الإيضاح للصبري مضمناً عليه وبها جاب ابن الصلاح في تأويله من الغائب في الدنيا ولا يشبه
 بأقسامه ولا يصح ذلك مع عدم أدته **قال** وحاصل الدلالة سلامة من العيوب المنتهية للحاقه لما
 ان الدلالة مختصة شرعاً في ما يوافق الالفة الشاركة والتعادل فقال فلان لفق فلان أي نظيره
 وفي الصريح ما وجب عدمه عاراً واستعبطها الإمام السافعي رضي الله عنه من حديث بومر وحاصلها
 المرعية حمل المعنى على انشائها إليها الصريح سراج الدين الارمني **بموجب**
 شرط الدلالة منه وهو حرثه بنسبك كما ثبت من غيره

أسبب رخصه فعدت حرثه بعد العيوب في الباطن **قال** وحاصلها الشيء من العيوب المنتهية
 الحيا والنفوس بما في ذلك العيوب بحالها معصود النكاح واستثنى الهروي من العنتين
 وقال لا يحتمل فلان نظراً إليه وفي تعليق الشيخ الواجد وعنه التوجيه بين العنتين وغيره **قال**
 الدرافعي والاطالقي المهور توافقه وصوبه في المهمات فقوله الهروي فان الرجل يرضع عن امرأة دون
 امرأة ولو في نكاح واحد عمل الاجم وكلام الشيخ الجامد يخرج عمل الضعيف من عيب ليس هو
 لغو العلية ثم ولذا لو احتسبت عتباتها لان يكون محبوباً بالباء وهي رخصاً لما جلتس الواجد
 قال الشيخ تيساً لشيخه ابن الرقعة والذكا طلقته المصنف وغيره من السلامة من العيوب
 المنتهية للحيا وهو المنتهية الى المرأة لانها حطاني جميع ذلك اما البطل اذا كان عاتياً مستلاً
 ورضيت المرأة فلا يصح ان يطبق القول بان السلامة من العيوب معتبة في حقه لان المهور ايضا
 لو اذنت ان تزوج بمحبوب وعين له من له مع حضوره معها ولو اذنت ان تزوج بمحبوب
 حال له المهر مبدئياً ان يكون حاله الغيبة لذلك وهذه المصلحة المتأخرة الروحاني خاصة
 دون اباها فان ابرص هو ليس ابوها سليم لان الهروي في الحواشي لا يشراف وزاد القاضي الروماني
 عن العيوب المنتهية للحيا العيوب المنقذة بالفتح والنظير ونسوه الصورة كما وهي بمنع النساء
 عنده وبه قال بعض الاحتجاب واختاره الصبري **قال** وحرثه قال الرقي ليس لغو العورة
 لا يضاعف بل يضاعف عليه ولهذا حثرت بومر لما عتقت وزوجها رقيق ولا فرق بين ان تكون
 حرة اصلية او فسقة لان العبد ليس له مهر وهو وصف النكاح الذي يملكه ويسمى العبدان ادنى من
 الحر فقوله وهو حرثه انما مراد من صفة الدوق من عمل او لم يمسسه والتمس احد اباها لم ينفق
 الحق الاصلية ولذلك من الدوق بانها رتب من نسبه ليس لغو المهر من الدوق ابا العبد من نسبه
 قال الدرافعي ونسبه ان يكون الدوق في الامهات مؤثراً ولذلك تعلق به الوفا ووافقه ابن الرقعة
 وفي كلام المازني ما يؤيد ذلك في رنادات الروضة المفهوم من كلام الاحتجاب احبه
 لا يورثه سباني في النسب وبه صرح في البيان فقال من ولادته دفعه لغو المهر ولادته عريته

درا

لا